

من التهميش إلى القصف والحصار.. «الحديدة» تختزل مأساة اليمن!

تصاعد في الفترة الأخيرة، جدل كبير حول ميناء الحديدة، الذي يُعتبر المنفذ الأهم في الوقت الراهن لدخول المساعدات الإنسانية والاحتياجات الضرورية لأبناء الشعب اليمني، الذي يعاني حوالي 22 مليوناً من أبنائه من مجاعة محققة، بحسب تقارير الأمم المتحدة، وكما جرى التفصيل في أكثر من مقال وتقرير.

وتعود الضغوط الحالية التي يمارسها التحالف العربي على الميناء الأهم الذي يدخل منه ما بين سبعين إلى ثمانين بالمائة من احتياجات اليمن من الأغذية والاحتياجات الضرورية الأخرى بحسب تقديرات الأمم المتحدة، إلى أنه أحد المنافذ المتبقية لليمن، تحت سيطرة قوات تحالف جماعة "أنصار الله"/الحوثي والمؤتمر الشعبي العام، ضمن إجراءات التحالف الذي تقوده الرياض لإحكام الحصار على اليمن، من أجل ما يقول التحالف إنه يتم في إطار "منع وصول السلاح إلى المتمردين الحوثيين" و"دفعهم إلى طاولة المفاوضات".

وبعد رفض الأمم المتحدة رسمياً طلباً من التحالف الدولي للإشراف على الميناء، بدأ التحالف في الحديث عن إمكانية شن عملية عسكرية واسعة على ميناء الحديدة، وسواحل اليمن على البحر الأحمر التي لا يزال يسيطر عليها الحوثيون، بشكل عام.

وفي هذا الإطار، صدر تقرير جديد عن مجموعة الأزمات الدولية، ومقرها بروكسيل، حذرت فيه من إقدام التحالف على مثل هذه المحاولات بذريعة وقف تدفق السلاح إلى تحالف الحوثي/صالح.

تقرير مجموعة الأزمات الدولية أكد أن الهجوم على ميناء "الحديدة"، سوف يؤدي إلى إغلاق الميناء، لأن الهجوم سوف يلحق أضراراً ببنية ومرافق الميناء، وهو ما سوف يقود إلى تفاقم المجاعة الشاملة التي تضرب أبناء الشعب اليمني.

ويوضح التقرير في هذه النقطة، أن الحديث المبكر عن معركة الميناء دفع قوات الحوثيين وصالح إلى إقامة تحصينات دفاعية في الميناء وما حوله، بينما لا يملك التحالف القوات

مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الكافية على الأرض لحسم المعركة مبكرًا، مما سوف يجعلها معركة طويلة تلحق أبلغ الأضرار بمرافق الميناء.

كما أن سكان المنطقة سوف يرون في العملية لو جرت استهدافًا لهم، وعدوانًا عليهم؛ حيث يخشون مما سوف تتسبب فيه العملية من دمار وخراب، ينذر بتكرار مأساة مدن يمنية أخرى، مثل تعز وعدن.

النقطة الأخرى التي أكد عليها التقرير في صدد مخاطر أية عملية محتملة ضد ميناء "الحُدَيْدَة"، هي أنه لو تمكنت قوات ما يُعرف بالجيش الوطني اليمني الموالي لهادي، بإسناد جوي من قوات التحالف، من السيطرة على الميناء؛ فإنه لن يكون بمقدور حكومة هادي إدارة الميناء بشكل سليم، وهو ما سوف يؤثر على دور الميناء في المجال الإغاثي.

وفند التقرير تصريحات كان قد أطلقها اللواء أحمد العسيري، النائب الحالي لرئيس الاستخبارات العامة السعودية، وقت توليه منصب المتحدث باسم التحالف، من أن ميناء "المخاء" أو "المخا" سوف يكون بديلاً لميناء "الحُدَيْدَة"، فقال إن إمكانيات الميناء البديل لا تعادل إمكانيات ميناء "الحُدَيْدَة"، سواء في القدرات أو التجهيزات.

كما أشار إلى أن خطوط النقل من الميناء، سوف تكون في هذه الحالة، واقعة ضمن "خطوط اشتباك"، وبالتالي؛ لن يمكن بالتأكيد نقل أية مواد إغاثية من الميناء إلى المناطق الشمالية من اليمن، وهي الأكثر اكتظاظًا بالسكان، ولا تزال تقع تحت سيطرة تحالف الحوثي/صالح.

وقالت المجموعة إن هناك رأي عام سائد لدى شريحة كبيرة من اليمنيين بأن حكومة هادي "تهدف إلى استخدام ورقة السيطرة على الميناء من أجل مواصلة الضغط الاقتصادي على مناطق خصومها، في مسعى لكسر تحالف الحوثي/صالح، أو إثارة انتفاضة داخلية ضد هذا التحالف".

التقرير حذر من أن أية خطوة من هذا النوع؛ سوف يتضرر منها الشعب اليمني بالكامل، وليس خصوم الرياض في الداخل اليمني على حد تعبير التقرير.

وفي تقرير سابق لمجموعة الأزمات الدولية، وضعت المجموعة المدينة الساحلية جنبًا إلى جنب مع المدن اليمنية المنكوبة الأخرى، التي تعاني من أوضاع إنسانية متردية، مثل "الحُدَيْدَة" و"تعز".

مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

التقرير أشار إلى تدهور كبير في الأوضاع الأمنية، وتدنٍ في مستوى الخدمات الضرورية لتقديم المساعدة للعائدين إلى المدينة، وقال إن هناك عشرين ألف شخص في المدينة، في حاجة إلى إغاثة عاجلة.

ولم تقف التحذيرات الدولية من هذه الخطوة عند مستوى الأمم المتحدة، أو مجموعة الأزمات الدولية؛ إنما شملت كذلك أطرافاً دولية أخرى، من بينها روسيا والاتحاد الأوروبي، ومنظمة "هيومان رايتس ووتش" الدولية لحقوق الإنسان.

وكان التركيز الرئيسي على أثر مثل هذه الخطوة على الجانب الإنساني المتدهور من الأصل في اليمن.

هنا تجب الإشارة إلى واقعة حصلت في شهر مارس الماضي، عندما قصفت قوات التحالف العربي، سوقاً شعبية في مديرية "الخوخة" في "الحُدَيْدَة"، وقتلت نحو ثلاثين مدنياً، بعد استهدافها السوق بزعم هروب سيارات عسكرية تابعة للحوثيين فرت من نقطة تفتيش قريبة إلى السوق الشعبي.

وليس هذا القصف هو الوحيد الذي تعرضت له المدينة؛ حيث نفذ التحالف العربي عدداً كبيراً من الغارات على المدينة والميناء، كما عمدت قوات التحالف إلى شن أكثر من عملية عسكرية للسيطرة على الجزر الإستراتيجية المحيطة بالميناء، ونجحت في ذلك بالفعل في جزيرتي زُقر وحنيش.

كما سعت الرياض من خلال حلفاء محليين، إلى ممارسة ضغوط على الأمم المتحدة من أجل تحقيق مستهدفاتها في نزع السيطرة عن الميناء الإستراتيجي، من قبضة تحالف الحوثي/ صالح.

"الحُدَيْدَة" .. من التهميش إلى المجاعة!

يُعتبر أبناء "الحُدَيْدَة"، من بين أكثر الفئات تهميشاً طيلة عقود طويلة مضت؛ حيث لم يحصل أهالي "الحُدَيْدَة" على التمكين اللازم في المجال الاجتماعي، ولا في التوزيع العادل للثروة أو السلطة، أو فرص التعليم والتنمية المحلية المناسبة للمدينة ولأهميتها الإستراتيجية.

وحيث حُرِمَ أبناء المحافظة من الحصول على فرص التوظيف أو تولي المناصب الإدارية العليا في الدولة وأجهزتها المختلفة، وعلى وجه الخصوص السلك الدبلوماسي والقيادات العليا للجيش والأمن.

مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

كما حرموا إلى حد كبير حتى من الابتعاث للخارج أو الحصول على فرص متكافئة في المنح الدراسية في الخارج، أو الالتحاق بالمعاهد العسكرية والأمنية في الداخل.

وعاش أهل "الحُدَيْدَة" طيلة العقود الماضية على أنشطة اقتصادية مرتبطة بالزراعة والصيد، ولكن من دون أن تعمل الدولة بشكل جاد على معالجة مشكلات مزمنة مثل الفقر، وضعف معدلات التنمية في المدينة، أو دعم البنية التحتية اللازمة لدعم هذه الأنشطة الاقتصادية الأساسية في المحافظة.

يأتي ذلك بالرغم من أن "الحُدَيْدَة" هي المدينة الثانية من حيث تعداد عدد السكان في اليمن، بنسبة 11 بالمائة من إجمالي سكان الجمهورية اليمنية؛ حيث تأتي بعد محافظة "تعز" في تعداد السكان في اليمن.

كما تعاني المدينة من هذه الأوضاع، بالرغم من أنها تحتل المركز الأول بين محافظات اليمن، في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية الهامة، بنسبة تصل إلى 29 بالمائة من إجمالي إنتاج البلاد من أهم الخضروات والفواكة والأعلاف، بالإضافة إلى مصايدها الغنية بالأسماك، وامتلاكها كذلك موارد معدنية مهمة مثل الجرانيت، والرمال السوداء، والملح الصخري.

كما تقدم عائدات مينائها الرئيسي، دعماً سيادياً مهماً للموازنة العامة للدولة.

كما أن هناك مشكلة أخرى عانى منها التهاميون، ضمن مظاهر هذا التهميش والحرمان، وهي أن موارد المحافظة وإدارتها المحلية، خضعت طيلة سنوات، لمسؤولين من محافظات أخرى، همّشوا معظم كوادرها، وراكموا من معدلات الفقر في المدينة بسبب الفساد وسوء توزيع العائدات.

وزاد من معاناة المحافظة وأهلها، تردي الأوضاع في البلاد بشكل عام في أعقاب انتفاضة فبراير 2011م، مع عدم استكمال الحد الأدنى مما كان يتم في مجال التنمية المحلية، وخصوصاً شبكة الصرف الصحي ومياه الشرب النظيفة، والخدمات الصحية، وخصوصاً مراكز غسيل الكلى.

ومنذ منتصف العام 2016م، وصلت الأزمة الإنسانية في "الحُدَيْدَة" إلى مستوى وُصِف بأنه "غير مسبوق"، وتم إعلانها "محافظة منكوبة" وعلى شفا مجاعة.

مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ومن بين أهم مظاهر معاناة أهالي المدينة، انقطاع التيار الكهربائي بشكل مستمر، وهي مشكلة كبيرة بالنسبة لسكانها في فصل الصيف؛ حيث ترتفع فيها، وفي مديرياتها الـ26، درجة الحرارة والرطوبة بشكل كبير في أشهر الصيف الطويلة.

بالإضافة إلى أن مشكلة الكهرباء أدت إلى ضعف كبير في قدرة المرافق الصحية في المدينة على القيام بدورها، بما في ذلك مستشفى "الثورة" الرئيسي، في مقابل انتشار كبير للأمراض بسبب ارتفاع درجة الحرارة وسوء حالة المرافق، وخصوصاً الصرف الصحي ومياه الشرب.

ففي ظل انهيار كامل لشبكة الصرف الصحي، وعدم وجود مياه شرب نقية؛ انتشرت بعض الأمراض الجلدية والأوبئة، مثل حمى الضنك والملاريا والكوليرا والطفح الجلدي، في صيف العام 2016م، الذي اعتبرته تقارير لمنظمات حقوقية ونشطاء محليين الأصعب على الإطلاق، ولاسيما في مديريات "التحيتا" و"المغلاف" و"الدريهمي"، على أهالي المدينة البالغين ثلاثة ملايين نسمة.

كما أن "الحُدَيْدة" من بين المحافظات والمدن اليمنية التي دخلت وفق تقارير الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف"، حزام المجاعة؛ حيث نشرت في الأشهر الأخيرة الكثير من الصور التي تظهر حالات من المصابين بسوء التغذية، ولاسيما من قرى "التحيتا" و"المغلاف"، وعدد من قرى وأرياف "الحُدَيْدة".

وبات مستشفى "الثورة" يستقبل عشرات الحالات المصابة بسوء التغذية أسبوعياً.

ويفتقر أهالي "الحُدَيْدة" إلى الحد الأدنى للاحتياجات والخدمات للمواطنين، مع ارتفاع غير مسبوق في الأسعار وتراجع القوة الشرائية للريال اليمني، في مقابل عدم صرف رواتب الموظفين الحكوميين في المدينة.

فوفق تقرير لـ"شبكة النماء اليمني"، فإن عدم صرف رواتب الموظفين أصبح من أسوأ الأعباء على التهاميين؛ حيث بات الجوع والعوز يتهدد مختلف شرائح المجتمع التهامي، وأصبحت آلاف الأسر في أحياء المدينة، تقف على وجبة واحدة يومياً، وربما لا تجدها في الوقت الراهن.

يأتي ذلك في مقابل ارتفاع أسعار المواد الأساسية بشكل غير مسبوق، وكان أكبر مستويات الزيادة في الوقود، بما يشمل الغاز المنزلي والبتترول والديزل؛ حيث زادت

مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

أسعاره بنسب تجاوزت المائة بالمائة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأخرى، مثل السكر واللحوم، بنسب مقاربة.

وطرح البعض عددًا من المقترحات من أجل التعامل مع مثل هذه الأوضاع، على رأسها ضرورة تخلي التحالف العربي عن حصاره للميناء، وعدم الإقدام على مخططات اجتياحه؛ لأن ذلك من شأنه مفاقمة الأوضاع الإنسانية المتردية أصلاً في المحافظة بالكامل، مع البحث عن حلول سياسية مقبولة من كل الأطراف؛ تضمن عدم إغلاق الميناء أو تدمير المدينة.

وتطالب بعض الأطراف بدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى اتفاق بين حكومة الرئيس هادي، وتحالف الحوثيين/ صالح، لمعالجة أزمة رواتب الموظفين الحكوميين، وفق جداول وكشوفات العام 2014م.

مجموعة الأزمات الدولية أشارت في تقريرها عن شهر مارس، إلى نقطة مهمة تتعلق بمسؤولية الأطراف المتحاربة عن أمن وسلامة المدنيين في مناطق الحرب.

وقالت إنه بناء على قواعد القانون الدولي في هذا الصدد؛ فإن حكومتَي الإمارات والسعودية، مع المانحين الدوليين، ملزمة بتوفير دعم مالي للطبقات الأقل فقراً، بما يتجاوز حوالي 500 مليون دولار عاجلة.

كما طرح نشطاء يمنيون ضرورة العمل على تبني مبادرات أهلية تعمل على توفير الحد الأدنى من مستلزمات العيش لأبناء "الحدّيدة".

ومن بين هذه المبادرات، مبادرة حفر آبار للمياه، وافتتاح مخبز واحد على الأقل في قرى ومناطق المحافظة ومديرياتها الأكثر تضرراً، تعمل على تزويد المواطنين بالخبز بنظام الحصص اليومية.

ولكنها تبقى مبادرات ضعيفة التأثير في ظل ثلاثة عوامل؛ الأول غياب الدعم المالي من جانب المانحين في الداخل والخارج، والثاني، استمرار أزمة الانقسام بين حكومتين تساهم الحرب والمصالح السياسية لدول إقليمية في مفاقمته.

العامل الثالث، هو الحرب بطبيعتها الحال؛ حيث أكدت أكثر من جهة دولية، على ضرورة وقف العمليات العسكرية لقوات التحالف العربي على المحافظة، وفك الحصار عن الميناء؛ لكي يمكن إدخال المزيد من مواد الإغاثة إلى "الحدّيدة"، ومنها إلى سائر أنحاء

مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

اليمن، وخصوصًا مناطقه الشمالية والغربية الأكثر معاناة من الحصار والقصف من التحالف العربي، بسبب سيطرة الحوثيين عليها.

.....

وفي النهاية؛ فإنه يبقى التأكيد على أن المعالجة السياسية لهذه الأزمات هي ما يجب البحث فيه بدلاً عن التوجهات الحربية الطابع التي ستنتج عنها كارثة إنسانية وبيئية كبرى؛ لأنه من دون اتفاق الأطراف المتحاربة والمتصارعة سياسياً في الداخل؛ فلن يمكن إطلاقاً الحديث عن جهود إغاثية منتظمة أو أنشطة تعمل على إعادة بناء البنية التحتية في المدينة، والتي خربتها عقود من التهميش والحرمان، ودمرتها الحرب.

إن محافظة "الحديدة" بحاجة إلى إعادة نظر من قبل القائمين على الحكم في أي اتجاه كانوا لإنصاف أبنائها من الظلم الذي لحق بهم لسنوات.

وفي مقدمة المصالحات، ينبغي أن يتم تمكين أبنائها من إدارة شؤون أنفسهم في إطار التوجهات القائمة للأقلمة أيًا كان شكلها، وبحيث يُعطى هؤلاء الفرصة الكافية لإدارة شؤون أنفسهم واستغلال مواردهم وتفجير طاقاتهم ومشاركتهم الفاعلة في إدارة شؤون الدولة، كما غيرهم من أبناء المحافظات الأخرى، بعيدًا عن الهيمنة، وفي إطار التوزيع العادل للسلطة والثروة الذي يحتاجه كل اليمنيين، وفي إطار يمن موحد وديمقراطي وعادل، وفي إطار من المواطنة المتساوية لكل أبنائه دونما استثناء.

تم بحمد الله

أحمد التلاوي

باحث مصري في شؤون التنمية السياسية، وكاتب أساسي في مركز سام للدراسات الإستراتيجية